دور منظمات المجتمع المدني في ترسيخ قيم المواطنة في المجتمع العراقي

The role of civil society organizations in consolidating the values of citizenship in Iraqi society

أ.د بشرى محمود صالح
Prof. Dr. Bushra Mahmoud Saleh
مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية
Al-Mustansiriyah Center for Arabic and International Studies
dr.bushra.m.sa@gmail.com

الملخص :

لقد عمدت الدول الى ترسيخ قيم المواطنة على مدى المراحل التاريخية وذلك بتعميق العلاقة بينها وبين مجتمعاتها من خلال النهوض بالاقتصاد الوطني والسعي الى تحقيق التنمية الاجتماعية بالإضافة الى إنجاز التقدم العلمي الذي يشهده العالم، وغيرها من المظاهر المجسدة للمواطنة التي تمخضت عن تراكمات اجتماعية في الدول الغربية والتي تحاكي واقعها الاجتماعي، ومرت بمراحل تاريخية جعلت من تلك الدول تؤسس للمواطنة وبالتالي تعتبرها ثقافة قبل أن تكون ممارسة. ففي كل مرحلة من مراحل تطور مفهوم المواطنة عكست شكل الممارسة السياسية السائدة وطريقة تنظيم الدولة والمجتمع وعلاقة الدولة بشعبها، على عكس الدول العربية ومنها المجتمع العراقي التي استوردت مفهوم المواطنة ليبقى نظرياً دون ممارسة وتطبيق على أرض الواقع. مما استوجب تكاثف الجهود بين مختلف مؤسسات الدولة ومنها منظمات المجتمع المدني لجني وترسيخ قيم المواطنة. لذلك أثار هنا تساؤل ما دور منظمات المجتمع المدني لترسيخ قيم المواطنة في المجتمع العراقي.

لقد أصبح من سمات الدول المتحضرة والمتقدمة هو وجود منظمات المجتمع المدني بل أصبح مقياس لتقدم الدول والدور الذي تلعبه هذه المنظمات والدعم الحكومي لها ولو نلاحظ مدى أهمية وجود منظمات المجتمع المدني والدور الذي تلعبه هذه المنظمات والدعم الحكومي لها في المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة الصادر في 1996/7/25 والمتضمن (70) مادة إذ اعتبرت مؤسسات المجتمع المدني هي الممثلة للمجتمع ويجب أن تتمتع بصفة الشريك للدول في الأمم المتحدة.

من هنا يأتي تزايد الحاجة لدور منظمات المجتمع المدني خاصة في صندوق العراق الحالية والتي تشهد الكثير من الأزمات في مفاصل الحياة بعد فقد أصبحت منظمات المجتمع المدني

حالة جديدة ومميزة في المجتمع العراقي من خلال دورها في تقليل المعاناة على الشعب العراقي وتثقيف المواطنين بالتشريعات والقوانين والعمل على توعية وتدريب العاملين في مؤسسات الدولة وفق المعايير الدولية لاسيما المتعلقة بحقوق الإنسان والممارسات الديمقراطية الصحيحة، وهي بحد ذاتها حالة حضارية وأساسية لا غنى عنها في العديد من المجالات لاسيما محاربة الفساد والجريمة وتنمية الوعي القانوني والتنشئة السياسية والديمقراطية، لأن الديمقراطية لا تقوم على القوانين فحسب بل تقوم على مستوى ونوعية الثقافة السياسية وبالتالي الحاجة الى تثقيف المواطنين وتعليمهم روح المسؤولية وتدريب المواطنين على الخضوع للقانون لذلك من بين أهم واجبات منظمات المجتمع المدني هو توعية وتثقيف وبناء ممارسات صحيحة والوعي بالقوانين وحقوق الإنسان وهو ما سوف نتناوله في هذا البحث حيث تتمحور إشكالية البحث في التساؤل ما هو الدور الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني في ترسيخ قيم المواطنة في المجتمع العراقي وللإجابة عن هذا التساؤل تم صياغة الفرضية التي تقوم على أن الدور الذي تقوم مؤسسات المجتمع المدني هو دور حيوي ومهم في ترسيخ قيم الولاء للوطن كذلك مساهمتها في التشجيع على المشاركة بالأعمال التطوعية في المجتمع العراقي.

أهمية الدراسة:

ترجع أهمية الدراسة الى الدور الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني في ترسيخ قيم المواطنة وبالتالي زرع الثقة في السياسة المنتهجة، وهذا يتجلى في الدور المحوري لمؤسسات المجتمع المدني التي يتم بواسطتها زيادة تلك الثقة وتوطيدها.

هدف الدراسة:

تسعى من خلال البحث الى محاولة تحقيق الأهداف المناطة بمؤسسات المجتمع المدني من خلال ما تقوم به من دور مهم وحيوي في إطار نشر قيم الولاء للوطن في المجتمع العراقي والوقوف على مدى مساهمة منظمات المجتمع المدني في التشجيع على المشاركة بالأعمال التطوعية في المجتمع العراقية. وفي سبيل تحقيق البحث لمساعية تم تقسيمه الى ما يلي:

المبحث الأول : ماهية المواطنة وتعريف مؤسسات المجتمع المدني.

المبحث الثاني : دور منظمات المجتمع المدني في تنمية الوعي الديمقراطي.

المبحث الثالث : دور منظمات المجتمع المدني في التوعية والتثقيف.

الكلمات المفتاحية (المجتمع المدني – المواطنة – المنظمات)

Apstrac

Countries have sought to consolidate the values of citizenship throughout historical stages by deepening the relationship between them and their societies through the advancement of the national economy and the pursuit of social development in addition to the achievement of scientific progress witnessed by the world, and other embodied manifestations of citizenship that have resulted from social accumulations in Western countries that It mimics its social reality, and passed through historical stages that made these countries establish citizenship and thus consider it a culture before it is a practice. At every stage of the development of the concept of citizenship, it reflected the form of prevailing political practice, the way the state and society are organized, and the state's relationship with its people, in contrast to the Arab countries, including Iraqi society, which imported the concept of citizenship so that it remained theoretically without practice and application on the ground. This necessitated intensified efforts between various state institutions, including civil society organizations, to reap and consolidate the values of citizenship. Therefore, the question was raised here: what is the role of civil society organizations in consolidating the values of citizenship in Iraqi society?

It has become a feature of civilized and developed countries is the presence of civil society organizations. Rather, it has become a measure of the progress of countries and the role that these organizations play and government support for them. We note the extent of the importance of the presence of civil society organizations and the role that these organizations play and government support for them in the United Nations Economic and Social Council issued in 7/25/1996, which includes (70) articles, as civil society institutions were considered to represent society and must have the status of partners of states in the United Nations.

From here comes the increasing need for the role of civil society organizations, especially in the current Iraq Fund, which is witnessing many crises in the joints of life. Civil society organizations have become a new and distinct situation in Iraqi society through their role in reducing the suffering of the Iraqi people, educating citizens about legislation and laws, and working to raise awareness. And training workers in state institutions in accordance with international standards, especially related to human rights and correct democratic practices, which in itself is a civilized and basic condition that is indispensable in many fields, especially the fight against corruption and crime, the development of

legal awareness, and political and democratic upbringing, because democracy is not based only on laws, but rather on The level and quality of political culture, and therefore the need to educate citizens, teach them the spirit of responsibility, and train citizens to submit to the law. Therefore, among the most important duties of civil society organizations is to raise awareness, educate, and build correct practices and awareness of laws and human rights, which is what we will address in this research, as the research problem centers on the question: What is... The role played by civil society organizations in consolidating the values of citizenship in Iraqi society. To answer this question, the hypothesis was formulated that is based on the role played by civil society organizations is a vital and important role in consolidating the values of loyalty to the homeland, as well as their contribution to encouraging participation in volunteer work in society. The Iraqi.

the importance of studying:

The importance of the study is due to the role that civil society organizations play in consolidating the values of citizenship and thus instilling confidence in the policy pursued, and this is evident in the pivotal role of civil society institutions through which that confidence is increased and consolidated.Purpose of the study:

Through the research, it seeks to try to achieve the goals assigned to civil society organizations through the important and vital role they play in the framework of spreading the values of loyalty to the homeland in Iraqi society and to determine the extent to which civil society organizations contribute to encouraging participation in volunteer work in Iraqi society.

In order to achieve this goal, the research was divided into the following:

The first topic: The nature of citizenship and the definition of civil society institutions.

The second topic: The role of civil society organizations in developing democratic awareness.

The third topic: The role of civil society organizations in awareness and education.

Keywords (civil society - citizenship - organizations)

المبحث الأول

ماهية المواطنة وتعريف مؤسسات المجتمع المدني

يمكن تعريف المواطنة بأنها الانتماء الحقيقي للوطن ليس بحكم الميلاد فيه أو أن يحمل الشخص جنسية بلده أوأنه قد عاش وتأصل فيه إنما المواطنة الحقيقية هو المساهمة في بناء

بلده طواعية، ويتجسد مفهوم المواطنة في سلوك الإنسان من حيث الرضا أو التمرد وممارسة أبسط الأمور كمثال على ذلك لا الحصر عدم رمي القمامة في أي مكان في الشارع، إلا أن مفهوم المواطنة يختلف من بلد الى آخر ففي البلاد العربية يعتبر أو يتجسس مفهوم المواطنة في اللوائح والقوانين والواجبات، ومفكرة المواطنة لا تزال بعيدة عن المجتمع خاصة المجتمع العراقي نتيجة المعاناة المريرة مع الاستعمار الذي تعرض إليه طيلة السنوات المنصرمة والحكم الدكتاتوري، وما لدور الاستعمار في نشر الأمية والفقر والجهل، وعدم تمكين الدولة للمواطنين بعد الاستقلال من معايشتهم لهذا المفهوم لتبقى بذلك المواطنة عبارة عن شعارات وهتافات لا تحمل المعنى الحقيقي لها مما استوجب تكاتف الجهود بين مختلف مؤسسات المجتمع للارتقاء بها وزرعها كقيمة في أبناء الأجيال القادمة[1].

ومن هنا تتمحور أشكالية الورقة البحثية في السؤال الرئيسي التالي: هو الدور الذي تقوم به مؤسسات المجتمع المدني لترسيخ قيم المواطنة في المجتمع العراقي؟

وللاجابة على هذا السؤال المحوري والمهم نقول :

تؤدي مؤسسات المجتمع المدني دور محوري لترشيخ قيم المواطنة في المجتمع العراقي ولتحقيق ذلك أو بمعنى أصح تم صياغة الفرضيات الفرعية التالية:

1- تؤدي مؤسسات المجتمع المدني دوراً في ترسيخ قيم الولاء للوطن في المجتمع العراقي[2].

2- تساهم مؤسسات المجتمع المدني في التشجيع على المشاركة بالأعمال التطوعية في المجتمع العراقي.

لذلك نؤكد من خلال الفقرات أعلاه الى أن المواطنة هي علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة ومما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق فيها أو في تعريف آخر للمواطنة هي عضوية كاملة في دولة لهم حق التصويت وحق تولي المناصب العامة، وكذلك عليهم العديد من الواجبات مثل دفع الضرائب والدفاع عن بلدهم[3].

أما الكاتب العالمي جون ديوي يرى أن المواطنة لا تعني الا المشاركة في التجربة الحياتية فالمواطنة ليست سوى جعل الإنسان اجتماعي ينقل خبراته الى الباحثين[4].

---

(1) إبراهيم عبد الهادي، تنظيم المجتمع مداخل نظرية ورؤية واقعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص48.

(2) بولص عاصي، الطائفة والمواطنة والدولة، بيروت، لبنان، 2010، ص2-18.

(3) إبراهيم عبد الهادي، المصدر السابق، ص52.

(4) حسين رحال، المواطنة في الفكر الإسلامي المعاصر، بيروت، لبنان، 2010، ص32.

من خلال هذه التعريفات نستطيع أن نتوصل الى حقيقة مفادها أن المواطنة لا يمكن ربطها بالمكان أو الحدود الجغرافية خاصة وأن الحياة التي كان يعيشها العرب تعتمد على الترحال من المواطن هو الفرد تبعاً للمكان المتواجد فيه بغض النظر عن موطنة الأصلي، ونلاحظ أن تعريف المواطنة في المفهوم العربي تختلف عن مفهوم المواطنة عند الغرب، فالمواطنة في التعريفات الغربية تشير الى أن صفة المواطنة تطلق على الفرد الذي يقوم بالواجبات المكلف بها في بلده أو المقيم فيه بالمقابل يحصل على حقوقه وفق قانون ذلك البلد المقيم فيه إذن نستطيع أن نلخص الى القول أن اختلاف المفهوم يعطي اختلافاً في ممارسة المواطنة في مختلف السياقات الاجتماعية والثقافية والسياسية. من هنا نستطيع أن نستدل الى أهم سمات المواطنة الحقة[1]:

1- سمات المواطنة :

لمفهوم المواطنة عدة سمات منها البعد المصرفي والثقافي إذ يحتاج المواطن الى العلم والمعرفة لبناء مهاراته وكفاءاته التي يحتاجها وذلك بغرس القيم الوطنية والتي تنطلق من ثقافة الناس مع الأخذ بعين الاعتبار مستوى ثقافة المجتمع وخصوصياته النفسية والاجتماعية.

- مسألة الولاء والانتماء للبلد : ويقصد به غرس المشاعر ووالوجدان في أفراد البلد الواحد لوطنهم وثقافتهم والتمسك بها ويعرف بالانتماء عن طريق نصرة البلد والدفاع عنه[2].
- البعد السياسي والقانوني : وفي ذلك الإطار تتحدد المواطنة كمجموعة من القواعد والمعايير التنظيمية والسلوكية داخل المجتمع الواحد على سبيل المثال لا الحصر الحق في المشاركة واتخاذ القرارات وتحمل المسؤوليات للقيام في واجبات المواطنة منها الحق في التعبير، والحق في المساواة والحصول على تكافؤ الفرصة.
- البعد الفلسفي والثقافي : ما دامت المواطنة هي نتاج ثقافي وفلسفي وإنساني لذلك أن مفهوم المواطنة ينطلق من مرجعية فلسفية تتوجها قيم ذا دلالات ومفاهيم متعددة منها مفاهيم الحرية، والعدل، والحق، والخير، وتقرير المصير[3].
- البعد الاجتماعي : أن للمواطنة قيمة اجتماعية تحددها مجموعة من السلوكيات والعلاقات والقيم الاجتماعية بحيث تصبح للمواطنة مرجعية معيارية وقيمة اجتماعية، وعليه نستطيع

---

(1) المصدر نفسه، ص58.

(2) المصدر نفسه، ص71.

(3) السيد ياسين، المواطنة في زمن العولمة، القاهرة، 2005، ص21-22.

أن نتوصل الى أن للمواطنة شروط يجب أن تتوفر لتحقيق ما نصبو إليه من قيم وممارسات[1].

2- شروط المواطنة :

لا يكفي أن تبنى المواطنة كمفهوم فقط لكن لتحقيق ما يحتويه المصطلح من معاني سامية لابد من توفر شروط ومقومات يمكن من خلالها الحديث عن المواطنة في دولة معينة ومن بين جملة الشروط الواجب توفرها لتحقيق ذلك :

- اكتمال نمو الدولة : ويعتبر هذا الشرط من أهم الشروط الواجب توفرها في تحقيق قيم المواطنة وذلك بامتلاك الدولة الثقافة الواجب توفرها منها المشاركة السياسية والمساواة أمام القانون والفهم الصحيح للدولة.
- تحقيق الديمقراطية : وهو أن تتبنى الدولة الديمقراطية بمعناها الحقيقي فهي تعتبر الحاضن الأول للديمقراطية على اعتبار أن الشعب هو مصدر السلطات في الدولة والمساواة بغض النظر عن الدين والعرق أو المذهب أو الجنس خاصة وأن الشعب العراقي بطبيعته هو متعدد المذاهب والطوائف فهو شعب فيه العديد من الاختلافات المذهبية والعرقية[2].
- تمتع المواطنين بالحقوق السياسية من جهة أخرى، وذلك من خلال التوزيع العادل للفرص والمساواة بين كافة المواطنين. التنشئة الاجتماعية والثقافية تعتبر من الشروط المهمة لتحقيق المواطنة بمفهومها الحضاري والقيمي وذلك من خلال تجسيد نظام تربوي وتقاضي متكامل. فلا يمكن أن نتحدث عن المواطنة في دولة يحرم أفراده من حقوقهم، فالمواطنة ليست مجرد شعارات وهتافات في حب الوطن بل هي ممارسة حقيقية وواقع والتزام تجاه كل طرف للآخر[3].

3- قيم المواطنة :

- المساواة : فتعتبر المساواة هي من القيم الإنسانية والأساسية التي نادت بها جميع الديانات السماوية بما فيها الدين الإسلامي آخر الديانات السماوية فقد نادى بالمساواة دون التفرقة في المعاملات ودون التمييز بين المذهب أو العرق أو الجنس فالكل سواسية أمام القانون، ولقد

---

(1) وناس يحيى، المجتمع المدني وحماية البيئة، وهران، الجزائر، 2004، ص31-32.

(2) صالح محمود القاسم، الديمقراطية والحرب في الشرق الأوسط، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 27، ص22.

(3) المصدر نفسه، ص27.

برز ذلك في كافة المواثيق الدولية المقررة لحقوق الإنسان فهذا بحد ذاته يمثل جوهر الديمقراطية الحقة وتشمل المساواة في كل مرافق الحياة منها المساواة أمام القانون والمساواة أمام المسؤوليات والمرافق العامة كالتعليم والصحة وما الى ذلك.

- العدل : أن العدل دعت إليه كافة الديانات السماوية وأيصال كل حق لصاحبه كذلك أن العدل مرتبط ارتباط وثيق بالمساواة فلتحقيق العدالة لابد من المساواة وبذلك يكون الجميع أمام القانون سواسية فكما زادت العدالة الاجتماعية زاد الناس حبهم لبلدهم وشعورهم بالانتماء إليه وزاد حبهم وإصلاحهم لبلدهم والتضحية في سبيل الوطن وحمايته من كل الأخطار الخارجية[1].
- الحرية : أن للحرية قيمة منها حرية المعتقد وممارسة الشعائر الدينية وحرية التنقل داخل الوطن الواحد وحرية التعبير وحرية ممارسة التعبير عن الرأي كل هذه الأمور مجتمعة تصب في أن للحرية سمات إيجابية تنعكس لدورها على فكر المواطن وانتمائه لبلده وهو بحد ذاته هو امتداد لما نسمية بالمشاركة وشعور الفرد بقيمة المشاركة من خلال المشاركة في كافة الأنشطة التي تجري في البلد والمشاركة والتفاعل مع كل ما يدور داخل البلد من خلال إقرار مبدأ الحقوق والواجبات عبر الأنشطة السياسية والاجتماعية ومن بينها المشاركة في القضايا الاجتماعية والسياسية.

4- تعريف مؤسسات المجتمع المدني وأهميتها[2]:

هناك العديد من التعريفات لمؤسسات المجتمع المدني ومنظماتها فقد عرف على أنه الأفراد والهيئات الغير رسمية والتي تكون ذا عناصر فاعلة في معظم المجالات منها الصحية، والثقافية، والتربوية، والاقتصادية وغيرها من المؤسسات التي تعنى بالفرد والمجتمع، وفي تعريف آخر لمنظمات أو مؤسسات المجتمع المدني وهي المؤسسات تعنى بالبنية الاجتماعية التقليدية لها برنامج وإدارة مستقلة تعنى بالمجتمع عن طريق تقديم الخدمات وتكون حلقة وصل ما بين الفرد ومؤسسات الدولة وتكون ذو أهداف وآليات وبرامج واستراتيجية معنية الى أن هناك العديد من الشروط الواجب توفرها في مؤسسات المجتمع المدني حتى تؤدي دورها بالشكل الصحيح وتحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق تقديم الخدمات للفرد وتتبلور هذه العناصر والشروط كالآتي[3]:

---

(1) المصدر نفسه، ص31.

(2) المصدر نفسه، ص82.

(3) الكسندر زاير، الإصلاحات الدستورية في العراق، بيروت، 2007، ص34.

1- يتكون المجتمع المدني من عدة عناصر أساسية تميزة عن باقي المنظمات والمؤسسات الموجودة في المجتمع فالفارق الرئيسي الذي يميزه عنها عن الأضربات هو توفر هذه العناصر وأبرزها هي :

- التنظيم : ونقصد هنا أن تكون عمل المؤسسات داخل أو ضمن تنظيمات ومؤسسات الدولة وأن تعمل وفق نظام إداري وبرنامج وأهداف ذات استراتيجية معنية وأن يكون هناك جهاز فني وإداري يتمتع بمهارة وكفاءة وذو صورة عالية[1].
- الطوعية : وهذه الميزة يجب أن يكون العمل في منظمات المجتمع المدني ذا هدف وغاية سامية يحقق المنفعة العامة دون السعي وراء المصلحة الشخصية فيكون العمل فيها لا حل الجميع دون السعي وراء المنفعة الشخصية دون السعي لتحقيق مصلحة فئة أو شخص معين، وتحقيق مصلحة، خاصة وأن العراق قد شهد بعد إحداث عام 2003 تغييرات جذرية صاحب ذلك ظهور العديد بل المئات من منظمات المجتمع المدني ذات التسميات والاختصاصات المختلفة ذات الأهداف المختلفة والمتنوعة وظهر بعد ذلك العديد منها أنها كانت وهمية ولا تحقق مصالح البلد ولا المجتمع.

وهنا يأتي ومن خلال ما ذكرنا سابقاً أن فعالية وتأثير مؤسسات المجتمع المدني ترتبط بمدى الدور الذي تؤديه داخل المجتمع وعلى ضوء ذلك يتحدد مدى نجاحها أو فشلها ومن خلال عمل هذه المنظمات تتحدد علاقتها مع الدولة فكلا الطرفين يجب أن يتنافسان ليؤدي كل منهما الدور الأمثل لخدمة المجتمع وتحقيق العدالة الاجتماعية والرفاهية للفرد[2].

- الاستقلالية : وتعني هنا بأن تكون منظمات المجتمع المدني مستقلة ولا تخضع لأي سلطة من أي نوع مهما كانت ولا تتبع أي جهة سواء داخلية أو خارجية فيكون عملها مستقل لتحقيق المنفعة العامة وأن يكون عملها ذا شفافية عالية. ومن هنا ومما ذكر أعلاه نستطيع أن نتوصل الى تعريف دقيق لمنظمات المجتمع المدني وهو أنها مجموعة من المنظمات والهيئات الطوعية الغير تعسفية تكون مستقلة في سيطرة الدولة غير ربحية الا أن هناك تعريف دقيق آخر وهو ما طرحه البنك الدولي إذ عرف منظمات المجتمع المدني بأنها مجموعة واسعة من المنظمات غير الحكومية والغير ربحية تخدم باقي فئات المجتمع الواحد

---

[1] المصدر نفسه، ص52.

[2] المصدر نفسه، ص58.

تستند الى اعتبارات أخلاقية وثقافية تعمل في مختلف الميادين بشكل مستقل عن الدولة وتهدف الى تحقيق أهداف شريحة أو طبقة من السكان[1].

ومن خلال التعريف السابق والذي سبقه من التعريفات نستطيع أن نتوصل الى ما يجب أن تكون عليه منظمات المجتمع المدني في سعيها الى تحقيق أهدافها لخدمة المجتمع ومن هنا يجب التأكيد على العديد من الخصائص الواجب توفرها في منظمات المجتمع المدني من أجل تأدية عملها بالشكل المرضي[2].

خصائص منظمات المجتمع المدني :

1- أن يكون كمنظمات المجتمع المدني حضور متميز في التخطيط العام وصنع واتخاذ القرار في المجتمع المدني.

2- أن يكون لمنظمات المجتمع المدني قدرة على التكيف مع التغيرات والتطورات بمعنى أن تتكيف منظمات المجتمع المدني مع التطورات البيئية والمتغيرات العالمية الجديدة[3].

3- أن تكون لمنظمات المجتمع المدني شعبية ذات ديمقراطية.

4- أن يكون من ضمن تشكيلات منظمات المجتمع المدني تنظيمات متطورة في المجال التنظيمي والمؤسساتي في سبيل استخدام قدراتها فيما بعد لتحقيق واستخدام الأساليب الرقابية الذاتية وأن تراقب نفسها المنظمة قبل أكثر من الرقابة الرسمية للدولة ومن ثم إزالة الحواجز بين قطاعات الهيكل التنظيمي[4].

5- ضرورة الاندماج بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني مع مؤسسات الدولة الحكومية لغرض تبادل الخبرات والمنفعة وذلك لصنع سياسات الرعاية الاجتماعية وتحقيق المنافسة الشريفة بين الطرفين لتحقيق المنفعة العامة.

(1) حميد طارش، مؤسسات المجتمع المدني حق دستوري تنظيم بقانون، جريدة الزمان، العدد 3282، 2009/4/30.

(2) المصدر نفسه.

(3) المصدر نفسه.

(4) المصدر نفسه.

6- أن يكون لمنظمات المجتمع المدني قسم خاص بها يتضمن المعلومات الوافية لصنع الرعاية الاجتماعية لتقوية حقها في تنفيذ العدالة الاجتماعية في صنع القرارات وبالتالي قدرتها على المنافسة[1].

وبالتالي تستطيع منظمات المجتمع المدني أن تحقق الهدف المرجو من أنشائها الذي يعتبر عمل إنساني بالدرجة الأولى ونبذ التفرقة وتحقيق العدالة الاجتماعية وبذلك فهي مؤسسات تسعى بالمحصلة الى تحقيق العدالة والمساواة ونصرة الفرد إضافة الى دورها في مساعدة الحكومة على تحقيق أهدافها فهي بالتالي نستطيع أن نعبر عنها بأنها صمام الأمام بالنسبة للفرد العراقي فهي ثقافة تسعى الى العدالة الاجتماعية[2].

لكن بالمقابل لا يخلو الأمر بأن هناك العديد من المعوقات التي تواجه منظمات المجتمع المدني في تحقيق أهدافها والتي تواجها وبالتالي تعرقل عملها وتقديم الأفضل للفرد العراقي منها :

1- غياب الديمقراطية الداخلية بمعنى أن هناك منظمات تحتكر مسؤولة شخصية معنية دون أن تعطي الفرصة للآخرين بأن يؤدوا دورهم.

2- تعدد الولاءات لمنظمات المجتمع المدني مما أدى الى تشرذم العمل دون التركيز على عمل يؤدي الى المصلحة العامة.

3- ضخامة المسؤوليات ذات الأبعاد الفكرية منها والاجتماعية والقانونية.

4- تمركز العديد من منظمات المجتمع المدني في العاصمة بغداد على وجه الخصوص في حين نرى قلتها وضعف دورها في المحافظات الأخرى.

5- عدم وجود الشفافية بالنسبة الى الناحية المادية خاصة بما يتعلق بالمساعدات التي تتلقاها العديد من المنظمات من خارج البلد.

6- عدم وجود برامج واضحة ودقيقة فاعلية للتنفيذ إضافة الى تبني العديد من الشعارات الفضفاضة[3].

ومن هنا نخلص الى القول أن فكرة تأسيس منظمات المجتمع المدني لم تأتي من فراغ وإنما جاء تأسيسها وانتشارها خاصة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 وتغير نظام لحكم وما خلفه الاحتلال من دمار في بنية المجتمع رافق ذلك تأسيس ثقافات جديدة منها ثقافة منظمات المجتمع

---

(1) حسين رحال، المصدر السابق، ص61.

(2) المصدر نفسه، ص62.

(3) المصدر نفسه، ص63.

المؤتمر العلمي الرابع عشر لمركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية
العدد 7

المدني خاصة بعد أن فقد المواطن جزء كبير من ثقته بالدولة معلقاً على أمل كبير في منظمات المجتمع المدني يوضع الخطط التي تعالج المشكلات التي طالت المجتمع العراقي اليوم[1].

المبحث الثاني

دور منظمات المجتمع المدني في تنمية الوعي الديمقراطي

أن توفر الديمقراطية في أية دولة لا يعني بالضرورة أن هذه الدولة هي دولة ديمقراطية فهناك العديد من الدول منها تعددية حزبية وانتخابات دورية لكنها بالمقابل تشهد العديد من العنف السياسي وبالتالي تعاني من عدم الاستقرار وهنا لابد من الحديث عن أهمية ما يسمى بالتنشئة السليمة والتي تؤمن بالديمقراطية فالوعي الديمقراطي يحتاج الى تنشئة سليمة تؤمن بحقوق الإنسان وبناء الثقة المتبادلة بين الحكومة والفرد فتكون على أساس سليم وتتخلله فكرة قبول الآخر واحترام ما هو عليه من قيم وأفكار وعقائد[2].

لذلك نستطيع القول في هذا المضمار أن لمنظمات المجتمع المدني دور كبير في التوعية والتطبيق فهناك مجتمعات تتميز بقوة الانتماء للوطن وبالتالي دفع الفرد الى المشاركة في العملية السياسية ومجتمع آخر ينظر الفرد للحكومة على أنه حكومة تسلطية مجرد حكومة تسعى الى تحقيق ايديولوجيتها وتحقيق مصلحتها الفردية لتقوية نفوذها.

ومن هنا جاء دور منظمات المجتمع المدني في توعية وثقافة المواطنين وبالتالي تأهل المجتمع نحو التحول الديمقراطي الحقيقي وبالتالي تحقيق ثقة المواطن لتبقى المنظمات ذات تأثير فاعل في دعم المواطن، فعندما تضعف منظمات المجتمع المدني وبالتالي ضعف دورها يؤدي بالتالي الى زعزعة الثقة[3].

أن البناء السياسي القائم على الثقة وثقافة اللاعنف يولد تنشئة ديمقراطية بشرط أن تعمل بشكل نزيه وذلك باشراك وسائل الإعلام وإشراكها في التوعية والتثقيف والتنشيئة الديمقراطية وبناء الثقة وبالتالي تفادي تفكك المجتمع.

أن التنشئة الصحيحة لأي مجتمع تؤدي بالنتيجة الى الاستقرار السياسي في البلد والمجتمع وبالتالي تساهم في تنشئة جيل يسعى الى تقارب وجهات النظر وبالتالي يؤدي الى استقرار المجتمع.

---

[1] بولص عاصي، المصدر السابق، ص32.

[2] المصدر نفسه، ص33.

[3] السيد ياسين، المصدر سابق، ص33، 34، 35.

المؤتمر العلمي الرابع عشر لمركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية
العدد 7

لذلك نؤكد من خلال ما تقدم بأنه لا تؤجد دولة متحضرة خالية من منظمات المجتمع المدني وتكون فاعلة ومؤثرة إذ لا يوجد مجتمع واعٍ ومثقف دون وجود منظمات فاعلة ومؤثرة لكن يشرط أن تكون هذه المنظمات تتمتع بالنزاهة التامة وعدم السعي وراء التوجهات ذات النفس الطائفي والعرقي.

منظمات المجتمع المدني تساهم في تعزيز وحماية وتحسين حقوق لإنسان وترسيخ الوعي الديمقراطي إذ تقوم المنظمات بتأدية عملها من خلال حمل هموم المواطنين والدفاع عن الفئات التي تعاني من التمييز والحرمان ومراقبة تنفيذ معايير حقوق الإنسان، وبالتالي نشر ثقافة المواطنة والوعي الديمقراطي[1].

أن لمنظمات المجتمع المدني بما خلصنا به سالفاً لها ضرورة حضارية تؤشر على تقدم الشعوب وتقدمها ونهضتها ودول العالم قاطبة تعنى بضرورة تأسيس منظمات المجتمع المدني وبضرورة تأسيسها من خلال دعمها وسن القوانين والأنظمة والتشريعات التي تساعدها في بناء هيكلها الداخلي والإداري والتنظيمي.

تساهم منظمات المجتمع المدني الى جانب المنظمات الغير حكومية بالعديد من النشاطات السياسية العامة منها الاجتماعية والتربوية والثقافية والإعلامية والقانونية وهنا يبرز دور المنظمات في نشر الوعي وتثيف المواطن العراقي على الحقوق السياسية فالتصويت والانتخاب والترشيح مع توضح علاقة الفرد بالدولة وشرح مهام كل منهما تجاه الآخر وتبيان ثقافة نبذ العنف والتشبث بالرأي الواحد (المركزية) [2].

المبحث الثالث

دور منظمات المجتمع المدني في التوعية والتثقيف

في المجال القانوني والقضائي تسعى مؤسسات المجتمع المدني الى مراقبة حسن تطبيق القوانين والتشريعات والإجراءات المختلفة، خاصة بعد أن شهد العراق خاصة في بداية تسعينيات القرن الماضي حمى (الديمقراطية) وامتدت لبدايات القرن الحالي خاصة في المنطقة العربية الذي شهد العديد من التحولات والتغييرات السياسية الهائلة والمصيرية والتي سميت (بالربيع العربي) الذي طال العديد من الدول العربية منها مصر وتونس وليبيا والعراق واليمن، وهنا برز دور منظمات المجتمع المدني موضحة أن هناك إشكالية ديمقراطية إذ أن الديمقراطية لا تنحصر في

---

[1] المصدر نفسه، ص37.

[2] الكسندر زاير، المصدر السابق، ص38.

الممارسات السياسية مثل التعددية الحزبية وهذا ما جرى توضيحة في المبحث الأول بل أن الممارسة الديمقراطية الصحيحة في السياسة التي تسعى الى دمرقطة المجتمع وزرع جذور الديمقراطية بشكلها الصحيح، بمعنى أصح أن الديمقراطية هي طريق للحياة السياسية السليمة وقيام السلطة على أساس تحقيق المساواة والعدالة وحرية التعبير [1].

ونستطيع القول أن المنظمات المجتمع المدني دور تربوي فعال وثقافي في تنشئة المواطنين عن طريق المساهمة في قيام التدريب العملي على أساس ديمقراطية للمواطنين. وبذلك أن العراق اليوم يمر بمرحلتين مهمتين وهما بناء مؤسسات مجتمع مدني والمرحلة الأخرى هو التحول الديمقراطي وبذلك تكون مؤسسات المجتمع المدني بمثابة البنى التحتية للديمقراطية وهي الشرط الأساس لوجود المجتمع المدني وتطوره أن دور منظمات المجتمع المدني هو تفصيل دور ومشاركة المواطنين في تقرير مصيرهم ومواجهة السياسات إضافة الى دورها في نشر الثقافة الديمقراطية وإيجاد المبادرات الذاتية[2].

لذلك فإن دور منظمات المجتمع المدني لاسيما في العراق الحالي له أهمية كبيرة لأن يجعلها تؤدي دوراً مهماً في تماسك المجتمع وخلق الانتماء الوطني والوحدة الوطنية بين أفراد المجتمع الواحد وذلك للمحافظة على بقاء المجتمع وأن تعمل بشكل فاعل في التثقيف بالقوانين والتشريعات والتنشئة الديمقراطية وذلك بتبني برامج هادفة ومنظمة وذلك بإشراك وسائل الإعلام المتخصصة لبناء الثقة ونبذ الطائفية لأن التنشئة الديمقراطية الصحيحة وبالتالي تؤسس للاستقرار السياسي في المجتمع خاصة ما يتعلق في الثقافة السياسية بين النخب والتي تساهم في تقريب وجهات النظر وعكس ذلك يؤدي الى زعزعة الاستقرار السياسي ولتحقيق ذلك هناك العديد من الشروط أهمها هو اختيار العناصر الكفوءة والشفافية في الطرح.

وبذلك نستطيع أن تخلص الى القول وهو أن منظمات المجتمع المدني هي الوسيط التفاعلي لتعزيز الحوار والتعايش السلمي بين أفراد المجتمع العراقي الواحد وذلك لكونها تقوم على مبدء القفز على العصبة العرقية والطائفية والمناطقية والحزبية فهي تعتبر بيئة خاصة متحررة من السعي وراء السلطة والحكم كونها خاضعة لثقافة مدنية تسعى لقبول الآخر والتعايش والسلام، وهنا تبرز أهمية منظمات المجتمع المدني كونها وسيطاً تعبوياً بين الفرد والمجتمع وما بين المواطن والدولة. صف الى ذلك أهمية الدور الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني في تكريس

---

[1] مدحت محمد، إدارة منظمات المجتمع المدني، دار اتراك، القاهرة، 2007، ص32.

[2] المصدر نفسه، ص51.

مبادئ المواطنة تجسيد قيم التطوع ونشر ثقافة التضامن والعمل للمصلحة العامة – والتأكيد على أهمية الاستشارات وتحديد التوجهات الوطنية لصياغة تقارير التنمية البشرية لما لمنظمات المجتمع المدني من دور مهم وحيوي في تعزيز قيم المواطنة وتعميق مفهومها لدى المواطنين وتعزيز التفاهم بين الأفراد[1].

لذلك أن التوعية والتثقيف بحقوق الإنسان واجب وطني ملزم لكافة مؤسسات المجتمع المدني والحكومات كذلك، وهذا ما أكدته جميع المعتقدات والمجتمعات التي تهتم بحقوق الإنسان وهي مسؤولية ملقاة على عاتقها تتطلب أعمال الشراكة الحقيقية المبنية على القيم الإسلامية وعربية وقيم عالمية قائمة على المعرفة التامة بحقوق الإنسان وعلى الوعي الكامل لمنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان وكذلك الحكومة القائمة بواجباتها والمتعلقة باحترام الآخرين واحترام حق الفرد في العيش بكرامة بغض النظر عن أصولهم ومعتقداتهم واعتبار الاختلاف وتعدد الثقافات عنصراً رئيسياً في تحقيق التنمية المستدامة[2].

كما ان الشراكه بين منظمات المجتمع المدني والحكومة يجب أن تشمل وتستهدف كل فئات المجتمع العراقي بغض النظر عن الجنس والتوزيع الجغرافي وأن تراعي حاجات وفئات وقدرات وخلفياتها الأيدلوجية عند التخطيط لبرامجها خاصة في مجال نشر ثقافة حقوق الإنسان وتعزيز قيمها والتعرف الى الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وأدوات تحقيقها وحمايتها سواء على المستوى التنفيذي أو على مستوى الإجراءات[3].

الخاتمة :

لم تكن ولادة منظمات المجتمع المدني في العراق وليدة اللحظة أو كانت ولادة طبيعية وسهلة رغم أن تاريخ هذه المنظمات يعود الى قبل عام 2003 إذ تأسست قبل هذا التاريخ العديد من منظمات المجتمع المدني بالرغم من عدم فعالية بعضها، أضف الى ذلك لا يخفى الدور الكبير والفعال للمنظمات الدولية مد يد المساعدة في تأسيس العديد من المنظمات داخل العراق.

تمثلت هذه المساعدة بالمساعدات المالية والاستشارات وتدريب الكوادر المنظومة تحت خيمة هذه المنظمات من خلال قيام العديد من الدورات داخل العراق وخارجه أن بناء منظمات المجتمع

---

[1] مؤتمر الإصلاح برؤية علمية أكاديمية تقييمية، مؤسسة العراقة للثقافة، المنتدى العربي للدراسات واتحاد نقابة المدربين العرب، بغداد، 2003.

[2] وليم وردا، منظمة حمورابي لحقوق الإنسان، بغداد، العراق، 2012، ص9-10.

[3] المصدر نفسه، ص12-13.

المدني في العراق قد تطور بشكل بطيء بالقياس الى تاريخ نشأتها الطويل والسبب كان هو وجود العديد من الأحزاب والتيارات سعت الى ممارسة التسلط الأيدلوجي الذي عطل حرية حركتها بالرغم من أنها كان لها دور بارز في الثورات والانتفاضات.

لذلك أخذت هذه المنظمات على عاتقها دور تثقيفي وإعلامي وأخذ دور فعال في تبني مصالح وحقوق الناس بغض النظر عن قبول الحكومات أو الأحزاب الداعمة لها والشفافية لبرامجها وتوجهاتها السياسية.

إلا أن مع كثرة وتعدد منظمات المجتمع المدني وتنوع نشاطها الى أنها لم تقم بدورها بشكل فعال في إزالة مخلفات نتاج سنين طويلة من المعاناة التي عاشها الإنسان العراقي خلال المراحل السابقة.

إن مؤسسات المجتمع المدني لا يمكن أن تنمو وتتطور وتقوم بدورها إلا في ظل نظام ديمقراطي وبالمقابل لا يمكن تحقيق مجتمع ديمقراطي يقوم على نظام ديمقراطي دون أن تكون هناك شراكة بمعنى أدق دون وجود منظمات المجتمع المدني لكونها قنوات للمشاركة السياسية لتتكامل بها العملية الديمقراطية. ولذلك يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تقوم بواجباتها على الوجه الأكمل من خلال الاستطلاع على رأي المستفيدين من مشاريعها وخدماتها وأنشطتها، ولابد هنا من التأكيد على أن منظمات المجتمع المدني في العراق قد لعبت دوراً كبيراً ليس بقليل من أجل حماية واحترام حقوق الإنسان وتوفير الضمانات الحقيقية له وهذا ما أكده المجتمع الدولي من خلال التطرق لذلك في العديد من المواثيق والإعلانات الدولية والإقليمية.

قائمة المصادر

1. ابراهيم عبدالهادي، تنظيم المجتمع مداخل نظرية ورؤية واقعية، الاسكندرية – مصر، 2005.
2. بولص عاصي، الطائفية والمواطنة والدولة ، بيروت– لبنان، 2010.
3. حسين رحال، المواطنة في الفكر الاسلامي المعاصر، بيروت– لبنان، 2010.
4. السيد ياسين، المواطنة في زمن العولمة، القاهرة، 2005.
5. وناس يحيى، المجتمع المدني وحماية البيئة، زهران ، الجزائر، 2004.
6. صالح محمود القاسم، الديمقراطية والحرب في الشرق الاوسط، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 27.
7. الكسندر زاير، الاصلاحات الدستورية في العراق، بيروت، 2007.

8. حميد طارش، مؤسسات المجتمع المدني حق دستوري ينظم بقانون ، جريدة الزمان، العدد 3282، 4/30/ 2009.
9. مدحت محمد ، ادارة منظمات المجتمع المدني، دار اتراك ، القاهرة، 2007.
10. مؤتمر الاصلاح بؤية علمية اكاديمية تقيمية، مؤسسة العراقية للثقافة ، المنتدى العربي للدراسات واتحاد نقابة المدربين العرب، بغداد، 2003.
11. وليم وردا، منظمة حمورابي لحقوق الانسان ، بغداد– العراق، 2012.